

مؤقت

مجلس الأمن  
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٣٧٨

الثلاثاء ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أباكين	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافتشينكو
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاسينوفيتش
	الصين	السيد يانغ فاو
	غابون	السيد إيسوزي - نغونديت
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشادا

## جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة الاستعمال

10-50631 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كهاري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى

السيدة ماغوت فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة فالستروم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد أتول كهاري والسيدة ماغوت فالستروم.

أعطي الكلمة الآن للسيد كهاري.

**السيد كهاري** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بسلسلة الحوادث المحيطة بحالات الاغتصاب الجماعي التي حصلت مؤخرا في كيفو الشمالية وحالات الاغتصاب في كيفو الجنوبية. والخريطة المعروضة على الشاشة توضح المنطقة المعنية.

وكما يعلم المجلس، فإنني قمت بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على توجيهات الأمين العام، في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر. وإلى جانب كينشاسا، سافرت إلى كيفو الشمالية، وتحديدًا إلى غوما وواليكاليه وإلى لوبونغا ولوفيني حيث وقعت حوادث الاغتصاب المنهجية، وإلى كيرومبا، حيث قتل ثلاثة من حفظة السلام الهنود في ١٨ آب/أغسطس. وفي كيفو الجنوبية، سافرت إلى بوكافو وأوفيرا، حيث أبلغ أيضا عن حدوث حالات اغتصاب.

ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحتفظ بوجود قوي وفعال في منطقة كييوا. ففي ٢٥ تموز/يوليه، فإن وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية - أي، الجيش الوطني - التي كانت موجودة في منطقة كييوا أعيد نشرها في واليكاليه. وبعد خمسة أيام، في ٣٠ تموز/يوليه، تلقى فرع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المنطقة معلومات غير مؤكدة عن احتمال شن القوات الديمقراطية هجمات في مبوفي. ولكن سرية قاعدة عمليات البعثة في واليكاليه لم تتمكن من تأكيد هذه المعلومات. وأشارت معلومات، غير مؤكدة، مرة أخرى، إلى الزعم بأن ميليشيا ماي - ماي تعتزم قطع طريقي واليكاليه - غوما واليكاليه - بوكافو، اللذين يشاهدتهما الأعضاء على الخريطة، لوقف نقل المعادن. كما أُبلغ في ٣٠ تموز/يوليه عن وقوع حادث اغتصاب غير مؤكد في مبوفي. وفي اليوم نفسه، أرسل ضابط الأمن التابع لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في واليكاليه معلومات إرشادية عن طريق خدمة الرسائل القصيرة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضباط الأمن التابعين لبرنامج الأغذية العالمي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومراكز التنسيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وضباط الأمن التابعين للبعثة في غوما، يذكر فيها أن منطقة مبوفي، الواقعة في محور ماسيسي - واليكاليه، قد خضعت لسيطرة القوات الديمقراطية وأن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن أوصت بتعليق حركة التنقل في تلك المنطقة. وأرسل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غوما المعلومات نفسها إلى العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

وفي ٣١ تموز/يوليه، علمنا أنه، في مواجهة بالقرب من مبوفي، قتل الجيش الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية

وخلال الزيارة، اجتمعت مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم وزير الخارجية السيد أليكسيس تامبوي؛ ومستشار الأمن الوطني، السيد بيير لومبي؛ وحاكم مقاطعة كيفو الجنوبية، السيد مارسيلين سيسامبو. واجتمعت أيضا مع العديد من كبار ضباط العمليات في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهم: الفريق ديدونيه أمولي، القائد العام لعملية أماني ليو؛ والفريق باسيفيك ماسونزو، القائد العام لمنطقة جنوب كيفو العسكرية؛ والعقيد دلفين كاهيمي، قائد عملية أماني ليو في كيفو الشمالية؛ والمقدم برنارد بايامونغو، قائد منطقة أوفيرا العسكرية في كيفو الجنوبية.

وأتيحت لي الفرصة للتفاعل مع جماعات المجتمع المدني في كينشاسا وكيرومبا، فضلا عن القرى التي ارتكبت فيها عمليات الاغتصاب، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على السواء. ورافقني الممثل الخاص للأمين العام روجر ميس إذ بحثنا معا، على الصعيد الداخلي ومع شركائنا على السواء، عن التفاصيل المحيطة بعمليات الاغتصاب الجماعية المنهجية البشعة والمدانة بشكل مطلق التي وقعت في منطقة كييوا، وبذلك سعينا لتحديد أوجه قصورنا.

وبعد تحديد التفاصيل المحيطة بحالات الاغتصاب الجماعي في كيفو الشمالية والحالات التي حصلت في كيفو الجنوبية، سأطرح إجراءات معينة بدأت باتخاذها بالفعل ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض الإجراءات التي تتوخى البعثة اتخاذها، فضلا عن اقتراحات معينة للنظر فيها من جانب المجلس. وسأقدم معلومات بشأن حالات الاغتصاب الإضافية التي حصلت في أوفيرا وموفينغا وشابوندا، في كيفو الجنوبية، فضلا عن الحالات التي حصلت في موبو وبينغا في كيفو الشمالية، وأبلغنا بها مؤخرا.

٥ آب/أغسطس. واختفى الجناة في الغابات المحيطة قبل ذلك الوقت بفترة طويلة. ومن البديهي أن الجناة كانوا حتى ذلك الوقت موجودين في القرى أو في المناطق المجاورة، ولم يتمكن الضحايا من الإبلاغ عن معاناتهم أو حتى السعي للحصول على العناية الطبية. وأكد هذا القرويون في لوفيني، التي سجلت أكبر عدد من حالات الاغتصاب وهو أكثر من ١٠٣ حالات، على النحو الذي أبلغت به حين قمت بزيارة الضحايا.

وارتفع الرقم الأولي البالغ ١٥ ضحية إلى ٤٧ في ٩ آب/أغسطس، وإلى ٦٨ ضحية في ١٣ آب/أغسطس. وفيما يتكشف هذا الرعب، نشرت البعثة فريقا مشتركا للحماية في محور مبوفي - كيبوا لتقييم حالة سكان القرى الأمنية على طول المحور، والتحقق من مزاعم الهجمات الأخيرة وحالات الاغتصاب الجماعي وعمليات النهب ولتقييم الاحتياجات لحماية السكان المحليين.

كما تم نشر فريق للتحقيق في مجال حقوق الإنسان في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر، وقابل الفريق الضحايا والشهود في كل قرى المنطقة البالغ عددها ١٣ قرية. ويجري وضع الصيغة النهائية لتقرير التحقيق الذي سيعلن عنه في الأيام القادمة.

وتقدم الهيئة الطبية الدولية ومنظمة Africa Heal المساعدة إلى الضحايا، لا سيما المساعدة الطبية والنفسانية الاجتماعية، بينما تقدم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدة في مجال النقل.

ومن الواضح الآن أن ما لا يقل عن ٢٤٢ شخصا، بمن فيهم ٢٨ قاصرا، تعرضوا للاغتصاب بصورة منهجية في ١٣ قرية في تلك المنطقة في الفترة الممتدة من ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس. وقد أخبرني سكان لوفيني، التي سجل

ثمانية من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأصاب مقاتل آخر بجروح خطيرة. واتصل رئيس فريق كيبوا بالجيش الوطني وقاعدة عمليات سرية البعثة في كيبوا في ذلك اليوم ليبلغهما بأنهما على وشك التعرض للهجوم والنهب ولكنه لم يذكر وقوع أي حالات اغتصاب في تلك المرحلة. وحددت دورية لاحقة سيرتها قاعدة عمليات سرية كيبوا أن متجرين، بما فيهما متجر للأدوية، قد نهبوا في منطقة لوبونغا وأنه لا توجد أي حركة للمدنيين على الطريق بين واليكاليه - مبوفي - كيبوا - غوما، ربما بسبب الخوف من وجود جماعات مسلحة. ولوحظ زيادة تنقل عناصر القوات الديمقراطية بين مبوفي وروينغي، على بعد ٢٢ كيلومترا شمال غرب كيبوا، وبين مبوفي ولوبونغا، على بعد ١٣ كيلومترا غرب كيبوا.

وكان اليوم التالي، ٢ آب/أغسطس، يوما لعمل السوق في كيبوا، حيث تسير قاعدة عمليات السرية في كيبوا، كممارسة ابتكارية لحماية المدنيين، دوريات للسوق، وتشمل مرافقة سكان القرى الذين يتجمعون في أشونغا إلى كيبوا. وبالرغم من ذلك، لم يسفر تسيير دورية بعد الظهر إلى لوبونغا ولوفيني في ٢ آب/أغسطس عن إبلاغ حفظة السلام التابعين لنا عن حدوث أي حالات اغتصاب. كما تفاعلت الدورية مع المقدم موكاليه التابع للكتيبة ٢١١٢ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مبوفي، وأيضا مع سكان القرى في بونيامبوري. وكان يرافق الدورية مترجم شفوي. ومع ذلك، لم يبلغ أي قروي الدورية عن حدوث حالات اغتصاب. كما اعتقلت الدورية التي سارت في ٢ آب/أغسطس أحد عناصر ماي - ماي بين لوبونغا ولوفيني.

وتم تلقي التقرير الأول عن ضحايا الاغتصاب البالغ عددهم ١٥ الذين سعوا للحصول على العناية الطبية في المركز الصحي الذي تدعمه الهيئات الطبية الدولية في

الرجال من سكان قرى المنطقة أسرهم لفترات تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع، وذلك للعمل في التعدين الحرفي.

وتستغرق الرحلة من كيبوا إلى لوفينغي نحو ساعة ونصف كل يوم، كما اكتشفت ذلك خلال زيارتي. ويستغرق سكان القرى عادة نحو أربع إلى خمس ساعات لقطع المسافة ذهابا وإيابا. وليس هناك أي تغطية بخدمة الهاتف المحمول، وحتى التغطية بالأجهزة اللاسلكية العالي التردد ضعيف للغاية بسبب تضاريس المنطقة المتسمة بانتشار الجبال والغابات. وكثيرا ما يرتدي أفراد الجماعات المسلحة لباسا يشبه بزات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الصعب على حفظه السلام لدينا - بل حتى على سكان القرى - التمييز بين أفراد قوة العدو وأفراد القوة الصديقة.

وتتوفر القاعدة التشغيلية لسرية كيبوا على مترجم شفوي وجهاز هاتف ساتلي محمول، مما يحد عملياتها في إجراء دورية واحدة في أي وقت من الأوقات، بالنظر إلى المسافات وأحوال الطرق التي ينبغي قطعها. وأخيرا، يظل عدد حفظه السلام في كيفو الشمالية صغيرا بالطبع - ٤٠٠ من حفظه السلام لمنطقة تبلغ مساحتها ٤٨٣ ٥٩ كيلومترا مربعا.

ولا بد من مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات مع المجتمع المحلي الذي نخدمه ووضع آليات مؤسسية على نحو أفضل وتبادل المعلومات. وقد تقرر القيام بالمزيد من الدوريات المسائية والليلية. وقد عزز قائد القوة توجيه القواعد التشغيلية للسرايا لإجراء المزيد من الدوريات العشوائية ودوريات التفتيش الموقعي. كما تقرر أن يتم، في غضون الأسابيع القليلة القادمة، وضع مبادئ تكتيكية منفصلة تستفيد من قواعد الاشتباك للقواعد التشغيلية للسرايا والقواعد التشغيلية المؤقتة لتزويد حفظه السلام لدينا

فيها أكبر عدد من حالات الاغتصاب - أكبر من ١٠٣ حالة - أن مقتربي الهجوم والاغتصاب الجماعي والنهب وصلوا إلى قريتهم في ٣٠ تموز/يوليه. وزعم أحد قادة جماعة ماي - ماي تشيكا، المدعو العقيد ماييلي، والمدعو العقيد سارافيم المنتمي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أنهما أتيا لحماية لوفينغي، وقرروا المشاركة في عملية إعادة الإدماج ولا يريدون سوى الاستراحة في القرية. وجاء أفراد جماعة ماي - ماي تشيكا من إقليم واليكالي وكثيرا ما زاروا القرية في السابق. وفر العديد من أهل القرية بمجرد رؤيتهم لأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لكنهم سرعان ما عادوا عندما علموا بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قررت الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتضح أن هذا كان فخا إلا فيما بعد، بينما تكشف الرعب والمعاناة. كما أكد لي سكان لوفينغي أن ضحايا الاغتصاب لم يسعين إلى الحصول على الرعاية الطبية إلا بعد أن تأكدن من مغادرة المجرمين للمنطقة، لأن عقوبات قاسية أنزلت بمن حاولن الهرب.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تتحملها الدولة وجيشها الوطني وقوة الشرطة الوطنية لديها، فمن الواضح أننا أيضا فشلنا. فإجراءتنا لم تكن كافية، مما أدى إلى اعتداءات وحشية على سكان قرى المنطقة. ويجب علينا أن نفعل أفضل من ذلك.

وأود أن أتناول الأحوال الرئيسية في المنطقة قبل أن أوجز الإجراءات التي آمل أن تحسن استجابتنا. ففي كيفو الشمالية، تشكل الطريق من واليكالي إلى بينغا طريقا مهمة للشحن العابر للمعادن وغيرها من الموارد الطبيعية. غير أن هذه المنطقة، على غرار مناطق أخرى، تفتقر إلى الكهرباء والطريق وعرة وغير معبدة ويصعب عبورها. وفي ظل انعدام المشاريع المدرة للدخل على الأجل الطويل، يهجر العديد من

المتعلقة بهذه العملية. ولتحقيق هذا الهدف، تبذل الجهود لبناء محطة إعادة ذات تردد عال في لوفينغي، ستمول من الموارد القائمة. غير أنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن التغطية بخدمة الهاتف المحمول لا توجد في منطقة عمليات ٢٧ من القواعد التشغيلية للسرايا أو القواعد التشغيلية المؤقتة من بين ما مجموعه ٧٧ من حالات الانتشار الأمامي هاته لقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستقيم البعثة بسرعة الجوانب التقنية والمالية لبناء محطات إعادة ذات تردد عال ماثلة في القواعد التشغيلية للسرايا أو القواعد التشغيلية المؤقتة الـ ٢٧ المتبقية بدون التغطية بخدمة الهاتف المحمول، وستقدم التقارير إلى المجلس والأجهزة المالية. وأوصي المجلس بقوة أن يشجع بناء هذه المحطات ذات التردد العالي، باعتباره أولوية لتحسين الاتصال في الوقت المناسب بين المجتمعات المحلية والقواعد الأمامية.

كما ستستخدم التغطية المتوافرة بالهاتف المحمول للقواعد التشغيلية للسرايا أو القواعد التشغيلية المؤقتة الـ ٥٠ الأخرى على نحو أكثر فعالية. وتنخرط البعثة بصورة فعالة مع الشركات الخاصة الرئيسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تكرار مفهوم مركز المراقبة الذي جرب بنجاح في كيوانجا بكيفو الشمالية، في هذه القواعد التشغيلية للسرايا. وسيتم الحصول على مجموعة مغلقة من المستعملين من الشركات التجارية لخدمة الهاتف المحمول للسماح بإجراء مكالمات غير محدودة فيما بين عدد محدد من المستعملين للإبلاغ بالأخطار أو الهجمات الوشيكة. وسأقدم إلى أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات المزيد من التفاصيل في جلسات سرية حتى لا تصل المعلومات إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات الأخرى.

بالتوجيه اللازم لزيادة استكشاف الأمور عندما يتم التوصل بتقارير عن تحركات الجماعات المسلحة من المناطق الشديدة الخطورة - مثلاً إحدى المناطق التي طهرتها مؤخرًا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من الجماعات المسلحة، والتي يمكن أن تقع فيها الهجمات الانتقامية على السكان المدنيين.

كما سيتم وضع قائمة موحدة بالأسئلة التي ستطرح خلال الدورات، في جهد لكفالة قدرة الدورات على زيادة التحقق من الوقائع عندما تتفاعل مع المجتمعات المحلية ورغبتها في ذلك. كما ستشمل هذه المبادئ الاستجابة المتوقعة من القواعد التشغيلية للسرايا في حالات محددة تتعلق بالحماية، وذلك بالاستفادة من المبادئ التوجيهية التي وضعت ضمن الأقسام الفنية المدنية.

وقد أثار انتباهي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد أليكسي توامي موامبا، إلى أن ضحايا الاغتصاب يتعرضون لاعتداءين - الأول من جانب مقترفي الاغتصاب والثاني من جانب المجتمعات المحلية. وبالتالي، فلا غرابة إذا لم يتم التوصل بالتقارير الفورية عن حالات الاغتصاب. ولذلك، فإن التقارير عن حالات النهب وتواجد الجماعات المحلية في المناطق الضعيفة التي أخليت منها مؤخرًا ستشكل مؤشرات على احتمال وقوع عمليات العنف الجنسي حتى ولو لم يتم التوصل بأي تقارير عن حالات الاغتصاب.

وبسبب تضاريس المنطقة، فهي لا تتوفر على التغطية بخدمة الهاتف المحمول. وتنظر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفعالية في الكيفية التي يمكن بها تحسين الاتصالات بأجهزة الإرسال اللاسلكية في المناطق التي يشكل فيها السكان المدنيون مصدر قلق خاص، على الرغم من التحديات اللوجيستية الكبيرة

وتتضمن اللجنة ضابط ادعاء عسكرياً، وقاضياً عسكرياً، واثنين من المراقبين القضائيين، وشرطة خاصة لحماية النساء والأطفال. بيد أن التقارير تشير إلى أنه، حتى يوم أمس، لم يتم اتخاذ قرار بشأن موعد مغادرة اللجنة إلى واليكالي، بالرغم من رغبة مختلف الشركاء في دعم المشروع، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورابطة المحامين الأمريكية، ضمن جهات أخرى. لذلك فأنا أحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بقوة على الاستفادة من المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها لهذه اللجنة. علاوة على ذلك، أود أن أتقدم بتوصية إلى المجلس لكي ينظر فيها تتمثل في فرض عقوبات استهدافية ضد زعماء هذه المجموعة - سواء منهم من كانوا في داخل البلد أو خارجه - في حال أمكن التحقق من وجود تسلسل قيادي.

ويتعين على الحكومة والمجتمع الدولي بذل جهود أكثر استدامة وقوة من أجل تطبيق الأولويات الخمس التي تضمنتها اتفاقات السلام الموقعة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. فإن عدداً من الذين تم تسريحهم قد عادوا إلى مجموعاتهم المسلحة السابقة، الأمر الذي من شأنه أن يثبط عزيمة الآخرين على سلوك طريق التسريح. وفوق ذلك، فإنه في غياب مشاريع طويلة المدى لإعادة الدمج في المجتمع فإن أولئك الذين يعودون بحية الأمل إلى مجموعاتهم المسلحة من الأرجح أن يصبحوا أكثر عناداً وربما أكثر شراسة في الأعمال التي يقومون بها.

وستظل الاستراتيجية الدولية للأمن والاستقرار إطار العمل الرئيسي لدعم خطة الحكومة لجلب الاستقرار ولإعادة البناء في المناطق المتأثرة بالحرب. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية في تلك الخطة في تطوير قدرة الدولة على توفير الأمن وبسط سلطة القانون. وهناك ثلاثون مشروعاً تقوم بتنفيذها حالياً وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها،

وفي ١ أيلول/سبتمبر، خلال زيارتي، أطلقت البعثة عملية Shop Window، وهي عملية إسقاط القوة للسيطرة على المنطقة بهدف حماية المدنيين في منطقة بينغا وكيوا واليكالي في كيفو الشمالية. كما تروم العملية توفير الغطاء الأمني لجهود السلطات المعنية لإلقاء القبض على المجرمين. يضطلع بعملية "شوب ويندو" نحو ٧٥٠ من حفظة السلام تدعمهم مروحيات الهجوم والمراقبة، فضلاً عن القواعد العاملة التي تم نشرها من قبل في منطقة العمليات. وتوجد رئاسة العمليات في مدينة كيبوا.

وتتسم التقارير المبدئية عن العملية بالإيجابية، حيث استسلم في منطقة بنغا في اليوم الأول ٢٧ من كوادرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وبحوزتهم ١٢ بندقية آلية بذخائرها، كما أُلقي القبض على ثلاثة آخرين، وبحوزتهم أسلحة نارية، في اليوم التالي في منطقة لوفينغي. وقد جرى تمديد العمليات حتى ١٠ أيلول/سبتمبر، بعد أن كان مخططاً لها أن تستمر لمدة أسبوع واحد، أي حتى ٦ أيلول/سبتمبر؛ وربما يتم تمديدها لأكثر من ذلك بعد إجراء التقييم اللازم.

من الضروري إلقاء القبض بسرعة على مرتكبي هذه الجريمة البشعة وتقديمهم إلى العدالة. ومن شأن العقوبة النموذجية والناجزة أن تشكل رادعاً لمن تسول لهم أنفسهم تكرار مثل هذه الأعمال الإجرامية. وستبذل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية كل ما بوسعها، بما في ذلك اتخاذ حفظة السلام موقفاً أكثر تشدداً، واستخدام وسائل مضاعفة القوة مثل إذاعة أو كاي، وجمع المعلومات المتعلقة هؤلاء الأشخاص، وما إلى ذلك، من أجل مساعدة جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد.

وأود الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شكلت بالفعل لجنة لتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في يوم ١٧ آب/أغسطس في كاتالوكولو، في منطقة فيزي، الواقعة في جنوب كيفو. ولقد قمت بزيارة المنطقة، بحسب الطلب الذي صدر خلال مداوالات المجلس، في يوم ٢٦ آب/أغسطس. وقد قام المدعي العسكري بفتح تحقيق، وآمل أن يكون تنفيذ العدالة سريعاً ونموذجياً. وقد أوضحنا بجلاء للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بكل مستوياتها التي التقيت بها، من لدن رتبة الفريق حتى رتبة المقدم، أن من الضروري لتلك القوات، بوصفها الجيش الوطني، أن تحافظ على معايير أعلى بكثير من حيث الانضباط، والسلوك القويم وحسن التصرف، ومراعاة حقوق الإنسان.

وفي شمال كيفو، وقع هجوم بتاريخ ١٧ آب/أغسطس نفذه ائتلاف مكون من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمائي - ماي تشيكا في منطقة موي، الواقعة على بعد ٣٦ كيلومتراً شمال غربي واليكالي، على محور واليكالي - كسنجاني، قليلاً على الجانب الآخر من الطريق. وتشير التقارير المبدئية إلى نهب عدد من المنازل واحتطاف ٥٠ مدنياً بهدف استخدامهم في نقل البضائع المنهوبة. وقد لقي جنديان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حتفهما ببسالة في ذلك الهجوم، وجرح سبعة مدنيين. وفي يوم ٢٥ آب/أغسطس، أي بعد ثمانية أيام، تم إطلاق سراح المدنيين؛ وبعد ذلك بدأت الأنباء ترد عن وقوع حالات اغتصاب. وتم نشر فريق حماية مشترك من البعثة في يوم ٣٠ آب/أغسطس. وعلم الفريق أن تلك القرية شهدت ارتكاب ٤٠ حالة اغتصاب على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، ارتكب ائتلاف ماي - ماي للوطنيين المقاومين الكونغوليين، بالاشتراك مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في سوق شوهو بمنطقة بنغا، إلى الشمال الشرقي،

وتبلغ قيمتها الإجمالية نحو ١٩٠ مليون دولار. بيد أن برنامجاً واحداً فقط يجري تنفيذه في منطقة واليكالي، لأنها لا تزال تعتبر غير آمنة بما يكفي للبدء في برنامج الاستقرار.

لكن بالرغم من ذلك، يجب بذل الجهود من أجل إيصال المزيد من المشاريع التي تهدف في النهاية إلى دعم الاستقرار في منطقة واليكالي، وغيرها من المناطق النائية، والتركيز على تحسين الطرقات، وإعادة دمج المحاربين السابقين، ومد نطاق سلطة الدولة. إن عدم وجود الدولة على الأرض يرتبط ارتباطاً مباشراً بانعدام قدرة الدولة. وتظل العوائق المالية، بالإضافة إلى انعدام القدرات التنفيذية لدى الدولة في هذا المجال، أحد التحديات الرئيسية. وفي الوقت نفسه، قام فريق الأمم المتحدة القطري بتطوير برامج إضافية، من بينها توسيع برامج الدمج الخاصة بالمحاربين السابقين، وتوسيع شبكة الطرقات، وتعزيز قدرة الدولة في مجال حكم القانون والإدارة المحلية. وأهيب بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبأصحاب المصلحة الدوليين، أن يجعلوا تنفيذ هذه المشروعات ضمن أولوياتهم.

وقبل أن أقدم إفادة موجزة بأخر المعلومات عن حالات الاغتصاب التي حدثت في أجزاء أخرى من البلد، أسمحوا لي بأن أعرب عن أسفي على التأخير في تقديم المعلومات في الوقت المحدد إلى المجلس. لقد قمنا بوضع آليات من شأنها تسريع تدفق المعلومات بين المكاتب الميدانية ومقر البعثة، وكذلك بين المقر والأمانة العامة. وستظل الأمانة العامة رهن إشارة المجلس لتقديم إحاطات يومية حول التطورات المهمة في البعثة وغيرها، سواء إلى رئيس المجلس أو إلى المجلس ككل، حسبما يقرره.

أسمحوا لي الآن بالحدّث بإيجاز عن عمليات الاغتصاب في أوفيرا وغيرها من المناطق في شمال كيفو وجنوبها. فقد تعرضت عشر نساء للاغتصاب من قبل عناصر



وآمل أن تساعد التدابير الإضافية التي وصفتها في وقت سابق في هذا التقدم، لا سيما جهود إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم وتقديمهم إلى العدالة، في السيطرة على هذا الارتفاع في معدلات العنف، وعلى وجه الخصوص العنف الجنسي، الذي شهدناه في شمال كيفو وجنوبها خلال الشهرين المنصرمين.

ومن أجل اتباع نهج كامل فإن التدابير التصحيحية التي ذكرتها للتو ستحتاج إلى أن تستكملها الجهود الأساسية الأخرى، بما في ذلك الإبقاء على الضغط العسكري على الجماعات المسلحة غير الشرعية، وتنفيذ التدابير غير العسكرية لمعالجة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الذي من الواضح أنه يدفع العنف في المنطقة، والبسط الفعال لسلطة الدولة في المناطق المتضررة من الصراع. كما لا بد لي من التأكيد أنه نظرا للطابع المؤقت لوجود أصحاب الخوذ الزرق وجهودهم، فإن إيجاد حل طويل الأجل للقضاء على الترسخ المتزايد لثقافة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكمن في بناء قدرة الأمن وسيادة القانون والمؤسسات في البلد، ولا سيما تحويل القوات المسلحة وقوات الشرطة إلى حماة للسكان المدنيين. وفي الحقيقة، هذا هام أيضا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أختتم كلمتي بإشارة موجزة لكن هامة بشأن التقييم المشترك الجاري الذي تقوم به الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشكل أساسا لقرار مجلس الأمن المتعلق بالخطوات القادمة بشأن خفض بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استكملت حتى الآن هذه العملية في المناطق الشرقية ولا تزال معلقة في مقاطعتي كاتانغا الاستوائية والمقاطعة الغربية. وأسهم التقييم المشترك في بناء فهم مشترك بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة للتهديدات

١٣ حادثة اغتصاب في يوم واحد، هو يوم ١٧ آب/أغسطس.

ويبدو أن الكثير من حالات الاغتصاب قد وقعت في منطقتي شابوندا وموينغا، في جنوب كيفو، خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. فقد تلقينا تقارير بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس تفيد بتسجيل ٧٤ حالة عنف جنسي بقرية ميكي خلال الشهرين السابقين، ومن بين الضحايا ٢١ من الفتيات القاصرات من عمر ٧ إلى ١٥ عاماً، بالإضافة إلى ستة رجال. وفي قرى لوبومبا ولوسوسا وماهيتا وماسوندجو المجاورة تعرض نحو ٣٩٥ بيتاً للحرق خلال نفس الفترة. وقد أرسلت بعثة الأمم المتحدة فريقاً للتقييم إلى قرية ميكي.

وقبل أيام قليلة من الموعد المضروب لمغادرتي جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٣١ آب/أغسطس، تلقينا معلومات تفيد بتسجيل ١٣٠ حالة اغتصاب على الأقل بأراضي شابوندا خلال الفترة الواقعة ما بين ١ إلى ٢٠ آب/أغسطس، وذلك في نحو ١٠ قرى، منها ٤٠ حالة في بوببلا، و ٤٢ حالة في تشاتيككا، و ١٤ حالة في تشومي، و ١٢ حالة في لومبا. وهناك تقارير، لم تتأكد حتى الآن، تشير إلى تعرض كل النساء في قرية كيلوما للاغتصاب بشكل منتظم. وقرية شابوندا لا يربطها أي طريق، وقد قامت مروحيات البعثة، بمجرد علمنا بهذه المشكلة، بإجلاء خمس من الحالات الخطيرة إلى أقرب مستشفى، وهو مستشفى بانزي في بوكافو، في يوم ١ أيلول/سبتمبر. وقد جرى أيضاً نشر فرق حماية، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وباستخدام الأصول الجوية التابعة للبعثة، خلال الفترة من ٣ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، وهناك خطة لزيارة أخرى خلال الفترة من ١٠ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر.

من النساء للاغتصاب الجماعي الذي قام به ما يصل إلى خمسة أو ستة من الرجال في وقت واحد.

إن النساء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تستحق أفضل من ذلك. فهن العمود الفقري للبلد والركيزة الأساسية لاقتصاده الزراعي إلى حد كبير. ولكن الواقع المحزن في عام ٢٠١٠ بالنسبة لكثير من النساء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أنهن متعبات. لقد تعبن وهن يتساعلن متى سيأتي دورهن ليتعرضن للسرقة والاغتصاب والتعذيب. وبالنسبة لهن ليس هناك أي مكان آمن. فهن يتعرضن للاغتصاب وهن يحصدن المحاصيل وعندما يذهبن إلى السوق وعندما يجلبن الماء والحطب وعندما يحملن أطفالهن الرضع وعندما يكن في بيوتهن ليلا بين أفراد أسرهن. والاغتصاب لا ينتهي بانتهاء العنف. فالعديد من اللائي اغتصبن يُصبن بصدمات نفسية على نحو دائم ولا يمكنهن العودة إلى الحقول لكسب العيش، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والعزلة واليأس. إن النساء يعشن في حالة خوف من الرجال الذين يحملون البنادق ويرتدون الزي الرسمي في كثير من الأحيان. وليس باستطاعتهم التمييز بين الحامي والمُعذب.

وإذا لم يكن هذا مثالا واضحا على سبب تشكيل العنف الجنسي عائقا أمام إحلال السلام والاستقرار والأمن؛ فما هو المثال الذي يوضح ذلك؟ والآن، ونحن نجتمع هنا في هذه القاعة، يحاول الآلاف من النساء والأطفال والأسر التعامل مع الصدمات النفسية الناجمة عن الاغتصاب. وتنبع موجات من الدمار من كل جريمة وتحمل معها المرض والاكتئاب واليأس. وأدت التجارب المأساوية التي مرت بها النساء الكونغوليات اللائي اغتصبن إلى الاستنتاج بأنه من الطبيعي بالنسبة للمرأة أن تتعرض لاغتصاب جماعي يقوم به العديد من الرجال.

والتحديات الأمنية المتبقية، بما في ذلك التحدي المعقد المتمثل في حماية السكان المدنيين. وستقدم معلومات مستكملة مفصلة عن التقدم المحرز في هذه العملية الهامة في التقرير المقبل للأمين العام، الذي من المقرر أن يصدر في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، فإن النقطة الرئيسية التي أود أن أبرزها هي أن تصاعد العنف في الآونة الأخيرة أظهر الحاجة إلى إتباع نهج حذر بشأن الخطوات التالية في إعادة تشكيل البعثة.

وفي الختام، أنا شخصيا أشعر بالذنب بسبب الناس الذين عانوا من هذه الأعمال الوحشية، وأنا واثق من أننا جميعا، سنبلي، بالفعل، بلاء أفضل في المرة القادمة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد كهاري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فالستروم.

**السيدة فالستروم (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع المجلس على هذه المسألة التي تثير قلقا بالغاً لدى المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أقول شيئا عن دور مكتي. لقد قام موظف من كبار الموظفين العاملين في مكتي وهو السيد تونديراي تشيكوهوا بمرافقة السيد كهاري في مهمته إلى القرى المتضررة في إقليم واليكاليه.

ولكن أود أن أبدأ بالكلام عن الناجين مستكملا ما رواه السيد كهاري. لقد تكلمت إحدى النساء عن كيفية إجبارهن على العيش بطريقة لم يعهدن لها قط. وروت كيفية قيام الرجال المسلحين بالتنقل من منزل إلى آخر محطمين الأبواب وكيفية منعهم للناس من الهرب لأن القرية كانت محاصرة. ووصفت كيفية قيام المسلحين بإدخال أيديهم في الأعضاء التناسلية للنساء بحثا عن الذهب. وتعرض العديد

ومن الواضح أن الاغتصاب يجري تحديده بشكل متزايد كسلاح مفضل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ وصلت الأرقام إلى حدود تجعله مستوطنا. والحقيقة المخزنة هي أن حوادث الاغتصاب أصبحت شائعة لدرجة أنها لا تؤدي إلى الاستعجال بتدخلاتنا.

ونحن نعلم أن ظهور المعلومات بشأن عمليات الاغتصاب التي وقعت على طول محور كيبوا - مبوفي كان بطيئا. ولذلك، فإن أحد الدروس الهامة التي يجب أن نستقيها من هذه المأساة هو أنه لا ينبغي اعتبار الإبلاغ عن الوقوع الفعلي لحالات الاغتصاب شرطا أساسيا لاستجابات حماية قوية. ويجب أن نكون أكثر وعيا بالمؤشرات الأخرى، بما في ذلك تحركات الجماعات المسلحة وقربها من المراكز المدنية وأنماط السلب والنهب التي تمارسها، والإجراءات التي تتخذها لمنع الدخول إلى بعض المناطق، والشواغل التي تعرب عنها النساء المحليات بشأن الحالة الأمنية. إن هذه الأمور كلها ينبغي الآن اعتبارها مؤشرات على أن السكان معرضون لخطر عمليات الابتزاز والهجمات، وبصورة متزايدة، العنف الجنسي.

وفي واليكالي، تشير معلوماتنا إلى أن عمليات الاغتصاب كانت جزءا من هجوم مخطط ومنظم. وجرى تطويق النساء ومنعهن من الفرار، مما يشير إلى أن العنف الجنسي قد استخدم بشكل واضح بوصفه أسلوبا من أساليب الحرب والإرهاب. لقد شددت في السابق ولا أزال أشدد على أنه حيثما يُخطط لارتكاب العنف الجنسي، يجب علينا أيضا أن نعتبر أنه يمكن الوقاية منه. لقد ظلت الاستجابات المنتظمة للعنف الجنسي مسألة عvisية، لأنه حتى وقت قريب، كان يعتبر نتيجة لا مفر منها للحرب.

وفي هذه اللحظة، كلنا مضطرون للنظر في المرأة ومواجهة المسؤولية الجماعية عن عدم قدرتنا على منع

وعندما كنت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل، شددت على أن سمعة البلد تقع رهينة لتصوير بأنها عاصمة الاغتصاب في العالم. إن الطريقة الوحيدة لمكافحة هذا التصور هي أن تتخذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات حازمة وملموسة لمعالجة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون.

أما فيما يتعلق بما يجب أن يحدث الآن، فإن العالمين في المجال الإنساني يكافحون الآن من أجل توفير الخدمات الصحية الأساسية للناجين. وأكدت بعثة مشتركة بين الوكالات أرسلت في الآونة الأخيرة أن معظم الـ ٢٤٢ امرأة من الناجيات اللاتي وصلن إلى مركز لبنغو الصحي قد تلقين بعض العلاج الطبي والدعم النفسي. ومع ذلك، لم تلق أي منهن العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية لأنهن لم يتمكنن في المقام الأول من الحصول على الرعاية في غضون ٧٢ ساعة من وقوع الحادث. والعديد من ضحايا الاغتصاب لم يتقدمن بعد لتلقي العلاج الطبي العاجل إما خوفا من أنهن ما زلن غير آمنات أو بسبب خطر تعرضهن للنبد من مجتمعاتهن المحلية بسبب وصمة الاغتصاب، كما سمعنا بالفعل ما ذكره السيد كهاري. وفي الواقع، إن الاغتصاب هو الانتهاك الوحيد الذي في حالته تميل المجتمعات إلى وصم الضحية بدلا من ملاحقة مرتكب الجريمة، وتشعر فيه الضحايا بالعار.

ومما يبعث على القلق البالغ أن الهجمات على كيبوا لم تكن حادثا منعزلا بل جزءا من نمط أوسع نطاقا للاغتصاب والنهب المنهجين المنتشرين على نطاق واسع. وأنا أشعر بالأسى العميق جراء المعلومات التي بدأت تطفو على السطح الآن عن عدد كبير من حالات الاغتصاب في أجزاء أخرى من شمال كيفو، وكذلك في جنوب كيفو، كما بين السيد كهاري بتفصيل صارخ.

الصدد، أعتزم العمل على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات لبدء العمل بأداة جديدة ساعد مكثي في إطلاقها في حزيران/يونيه هذا العام، معنونة ”التصدي للعنف الجنسي المتصل بالصراعات - تقييم تحليلي لممارسة حفظ السلام“. وتشمل مجموعة من الممارسات الواعدة التي ينتهجها حفظة السلام لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي المرتبط بالصراعات. ولا بد من تنظيم هذه الجهود المتفرقة وإدماجها في تدريب ما قبل النشر كنموذج سيناريوهات يمكن أن تساعد حفظة السلام في التعرف على العنف الجنسي من جانب الجماعات المسلحة والتصرف حياله. وتوفر هذه الوثيقة، للمرة الأولى، قاعدة معارف لمساعدة حفظة السلام على ترجمة التزاماتهم بمنع العنف الجنسي إلى أفعال. وتقدم أمثلة لأنظمة الإنذار المبكر ودوريات مصممة لأنماط تنقل المرأة وتقنيات الاتصال المجتمعي وتكتيكات أخرى توضح التحول التدريجي من أفضل النوايا إلى أفضل الممارسات.

وإذ أنتقل إلى نقطة أخرى، يبين الاغتصاب الجماعي في كيبوا وجود صلة، كما سمعنا بالفعل، بين الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية الطبيعية، واستمرار عمل الجماعات المسلحة غير القانونية ومستويات العنف المرتفعة ضد المدنيين عموماً، والمرأة بصورة خاصة، في المناطق المدرة للربح وذات الأهمية الاستراتيجية. لا بد من إمعان البحث في هذه الصلة باعتبارها أحد الأسباب الجذرية للفظائع الأخيرة، وبصورة أعم للصراع الذي طال أمده في جمهورية الكونغو الديمقراطية. سأواصل دعوتي للحكومات إلى إنفاذ تدابير الحرص الواجب لرصد تدفق المعادن المستغلة في الصراع.

وأود أيضاً أن أشدد على أن دور الأمم المتحدة هو دعم الحكومة باعتبارها الموفر الرئيسي للحماية والخدمات لا أن تحل محلها. ومن الجلي أن نشر قوات مسلحة

عمليات الاغتصاب الجماعي في كيبوا. والأمم المتحدة، من جانبها، لا تستطيع أن تتهرب من مواجهة أوجه القصور لديها لأن هذا التمحيص نفذ بروح من الشفافية والمساءلة، ويجب أن يشكل الأساس لتحسين استجابتنا في المستقبل. ولذلك، فإنني أرحب بالتوصيات الملموسة التي قدمها السيد كهاري في المجالات التي يمكننا ويجب علينا أن نتحسن فيها، وأؤيد تلك التوصيات. ويشمل ذلك اتصالاتنا مع المجتمعات المحلية - خاصة النساء - وقدرتنا على جمع معلومات الإنذار المبكر وتحليلها لحفز اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب.

وشدد مجلس الأمن، عن طريق القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) على تحسين رصد العنف الجنسي والإبلاغ عنه باعتباره أساساً لاستجابة أكثر فعالية لمسألة الحماية. واستفادة من الدروس المستخلصة من الآلية المنشأة لرصد الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، سأحدد أولويات إنشاء أنظمة للحصول على المعلومات في حينها يمكن العمل استناداً إليها. وبالطبع، فإن الأولوية الأولى هي التأكد من أن كل آليات المعلومات والإبلاغ والرصد تعمل بشكل جيد.

لكن علينا، فيما نركز على تحسين تدفق المعلومات والبيانات، أن نواجه بلا مواربة حقيقة أننا نتسم بالبطء الشديد في الاستجابة للمعلومات الموجودة. وينبغي أن ندرس استجابة الأمم المتحدة، بما في ذلك استجابة حفظتنا للسلام في الميدان، لا انطلاقاً من روح اتهام الذات ولكن بتصميم وعزم على تحسين عملنا لحماية المدنيين في منطقة لا شك في أنها واحدة من أكثر مناطق الصراع تعقيداً واتساعاً واضطراباً في العالم.

ولا بد أيضاً أن نضع في الحسبان أننا إذا كنا نتوقع أن يعمل حفظتنا للسلام بفعالية أكبر، يجب أن نكفل لهم تلقي التدريب والمعرفة والأدوات اللازمة لذلك. وفي هذا

الجماعات. إن دوري هو كفالة استدامة الاهتمام الدولي عن طريق الدعوة العامة والحوار السياسي المباشر.

لقد شجع المجلس المشاركة المنهجية للأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال المتأثرين بالصراع. لقد أسفر هذا النهج عن نتائج ملموسة. وتماشيا مع القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، أعتزم مواصلة هذا الانخراط مع الأطراف من الدول وغير الدول على حد سواء لكفالة محاسبة مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالصراع واتخاذ التدابير الوقائية. وفي هذا الصدد، لدى مجلس الأمن وسائل فريدة متاحة له. وتشمل إدراج الأفراد والكيانات في القائمة السوداء وفرض الجزاءات والتدابير الأخرى المحددة الأهداف التي تضيف قوة لحوارنا. ولذلك أناشد المجلس اتخاذ هذه الإجراءات، بدءا بقيادة الجماعات المسلحة المسؤولة عن الفظائع التي ارتكبت في كيبوا.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أن مجلس الأمن يستطيع اتخاذ هذه الإجراءات عن طريق لجنته المعنية بالجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ينشئ القراران ١٨٥٧ (٢٠٠٨) و ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، اللذان يحددان ولاية لجنة الجزاءات، أساسا قانونيا لفرض الجزاءات على الأفراد النشطين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يرتكبون جرائم العنف الجنسي. وأهيب بالمجلس متابعة هذا الحكم بأن يكلف اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية بجمع كل المعلومات اللازمة من بعثة منظمة الأمم المتحدة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق خبراء اللجنة، والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الإنسانية الأخرى التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة. لقد كانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مرة تلو الأخرى مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك أحث الدول الأعضاء التي يقيم فيها قادة للقوات

لجمهورية الكونغو الديمقراطية جيدة التدريب وممحصنة ودائمة ووجود شرطة وطنية تعطي أولوية لحماية المدنيين مهم في المناطق العالية المخاطر. كما أحث الحكومة على تعزيز جهودها للتصدي للإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون، خاصة في سياق العنف الجنسي. ومن جانبنا، أكرر عرض نشر فريق خبراء معني بسيادة القانون، كما يدعو القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، لدعم الحكومة في هذا الصدد. إن مكثي بصدد تشكيل ذلك الفريق وآمل أن نتمكن من الاتفاق قريبا على توقيت وطرائق نشره.

ويساورني أيضا القلق لأن التركيز المكثف على استجابة الأمم المتحدة قد حوّل الاهتمام عن أهم العناصر - ملاحقة المرتكبين وتقديمهم إلى العدالة. وبينما تسلط الأضواء على الأمم المتحدة وما كان يمكن عمله بشكل مختلف، يبدو أن الجناة - الذين ارتكبوا أو أذنوا بارتكاب جرائم الاغتصاب والنهب - قد فروا من ساحة الجريمة وتواروا عن الأنظار. ويشكل هذا تحديا لمصداقيتنا الجماعية ويقوض الجهود الرامية إلى ردع هذه الأعمال الوحشية في المستقبل.

وكما سمع المجلس، لدينا بالفعل بعض الأسماء، مثل الكولونيل ماييلي، رئيس أركان قوات الماي - الماي، والكولونيل سيرافيم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذي كان موجودا في المنطقة. وربما يتحمل تشيكا نفسه، والقيادة السياسية والعسكرية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في النهاية المسؤولية الرئيسية عن جرائم ارتكبها أتباعهم الذين أخفقوا في منعهم أو معاقبتهم. إن هذه الأسماء نقطة بداية وتمثل قرائن ووسائل ضغط يمكن من خلالها أيضا أن نحدد بعض المشاركين الآخرين في الاغتصاب الجماعي في كيبوا والمخططين له. وأعتقد أن أمامنا فرصة محدودة قبل أن تفقد المحاكمة فعاليتها ويتحول اهتمام المجتمع الدولي ووسائل الإعلام إلى أزمات أخرى، ويتبدد الضغط على هذه

وإشارتنا الجماعية إلى الجناة، الذين يراقبون وينتظرون ليروا كيف سيرد العالم. ولا يمكن لسياساتنا لعدم التسامح إطلاقاً أن يساندها واقع عدم ترتب أي عواقب إطلاقاً.

وأعترض أن أعود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية أيلول/سبتمبر للعمل مع جميع أصحاب المصلحة، وفي المقام الأول، للاستماع للناجين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة فالستروم على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية):** سأكون موجزاً في بياني. وأود في البداية أن أعرب لكم، سيدي، عن سروري لرؤيتكم تتولون رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. والواقع إنكم تمثلون بلداً، تركيا، يتمتع معه بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعلاقات وثيقة للغاية وتتسم بالاحترام والتقدير المتبادلين.

كما أشكركم على تفضلكم بالموافقة على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما عقب المأساة التي حصلت في لوفنغي. إنكم بذلك تتيحون لي فرصة أخرى لأعرب عن اشمئزازي العميق حيال حالات الاغتصاب الجماعي التي حدثت هناك قبل شهر وخلال أربعة أيام وليال، وبإفلات كامل من العقاب. وتشكل تلك الأعمال البشعة، التي استخدمت سلاحاً للحرب، فصلاً آخر في المعاناة التي لا توصف لرجال الكونغو ونسائه خلال أكثر من عقد من الزمان.

لقد استمع المجلس من فوره لإحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد أتول كهاري. وأود أن أشيد بأهميتها وأن أعرب له عن كامل التقدير. وبالمثل، أود بكل إخلاص أن أشكر السيدة ماغوت فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على بيانها

الديمقراطية لتحرير رواندا على اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم بما يتماشى مع القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠).

وفي الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أطلقت الأمم المتحدة في العام الماضي، بالاشتراك مع الحكومة، استراتيجية شاملة معنية بمكافحة العنف الجنسي في البلد. وترتكز الاستراتيجية على خمس دعائم: مكافحة الإفلات من العقاب والمنع والحماية وإصلاح القطاع الأمني والمساعدة المتعددة القطاعات للناجين وجمع البيانات ورسم الخرائط. ويدعم الاستراتيجية ويمولها المانحون عن طريق خطة الحكومة للاستقرار والإعمار في الجزء الشرقي من البلد، ووفرت منتدى لاستجابة منسقة وشاملة من جانب جميع الأطراف. نحن بحاجة إلى دعم منتدى التنسيق هذا، والاتصال، بصفة خاصة، بالمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات مباشرة. ومرة أخرى، أوضح عمل منظمات مثل الهيئة الطبية الدولية و"شفاء أفريقيا" في الاستجابة إلى الاغتصاب الجماعي في كيبوا الدور المهم للمنظمات غير الحكومية.

إن وحدة العنف الجنسي التابعة للبعثة مكلفة بتنسيق تنفيذ الاستراتيجية. ولا بد من أن نضمن أن لديها القدرة الكافية على أداء مهمتها بفعالية. ودورها هو المساعدة في حشد الموارد من أجل التنفيذ الكامل للاستراتيجية، وكفالة الدعم الاستراتيجي من شبكة مبادرة الأمم المتحدة التي أترأسها.

وأخيراً، لا يمكننا أن نعيد الزمن إلى الوراء للضحايا في كيبوا أو للناجين الذين لا حصر لهم من الأعمال الوحشية للعنف الجنسي المنظم. وبينما نعمل جاهدين لمساعدة هؤلاء الناجين، لا بد أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة عدم سقوط مزيد من الضحايا. ويجب أن تدفع هذه الأعمال المروعة كل واحد منا بوصفنا مكلفين بمهمة توفير الحماية إلى اتخاذ إجراء عاجل ومنسق. فهذه مسؤوليتنا الجماعية نحو الناجين

المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين تثبت عليهم جريمة الاغتصاب.

وفي رأينا المتواضع، فإن مجلس الأمن سيستفيد من توجيه الممثل الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة للقرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)، ولا سيما الفقرة ٦ من القرار والقرارات الفرعية (أ)، ومن (ج) إلى (و)، و (ح) من الفقرة ١٢ في إطار الفصل السابع من الميثاق لدعم مطاردة الحكومة للجنة وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم بغية إخضاعهم للمساءلة عن أعمالهم.

ويشار إلى أننا، منذ عام ٢٠٠٨، دعونا إلى أن نتخذ الأمم المتحدة إجراء أكثر قوة، بالاشتراك معنا، بغية إنهاء أنشطة وكلاء الموت هؤلاء في بلدي. وفي ذلك الوقت، وبعد الضغط الذي مارسه عدد من المنظمات غير الحكومية - وبخاصة المنظمات غير الحكومية الدولية - لم يتسن ذلك. واليوم، تدعو هذه المنظمات غير الحكومية إلى إجراء تحقيق عام عاجل في حالات الاغتصاب. وأقول نعم لإجراء ذلك التحقيق. وعلى أي حال، من يستطيع أن يعارض مثل ذلك التحقيق أو يجرؤ على ذلك؟ ولكن في الوقت نفسه، أَدْعُو إلى وضع حد لنفاق معين. هل ينهي ذلك التحقيق هذه الفظائع. أشك في ذلك، وسأعارض هذه الطريقة لتحويل معاناة وبؤس مواطني إلى مسائل للمساومة.

وما زلت مقتنعا بأنه، لو تفضل المجلس بتوفير ما يكفي من الأفراد والمعدات لبعثة منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨، قبل عامين، لكنا قطعنا شوطا طويلا في عملية السلام اليوم وفي إعادة بسط سلطة الحكومة في جميع أنحاء الأرض الوطنية. فكم عدد حالات الاغتصاب الإضافية وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي يجب أن ندينها مرة أخرى

الهام بشأن المسألة قيد النظر. ويجب أن يعقب الإحاطتين الإعلاميتين للأمين العام المساعد والمثلة الخاصة، اللتين سينظر فيهما المجلس بعد وقت قصير في مشاوراته الخاصة، اتخاذ قرارات وتقديم اقتراحات والاضطلاع بأعمال محددة. وستميل بعض الوفود إلى البحث عن مهرب سهل بفرض سلسلة من الجزاءات التي لن تحدث أي تأثير في واقع الغابات الاستوائية الغزيرة وستكون غير فعالة إطلاقا وغير قادرة على توفير أي منجى من الرعب اليومي الشائع الآن الذي يعاني منه رجالنا ونساؤنا، كما ذكرت، لأكثر من عقد من الزمان.

وسعيا لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الحالات للاغتصاب الجماعي، التي نأسف لها جميعا وندينها، سأبدأ ببيان بعدم مراعاة اللياقة السياسية. فالجرمون - على الأقل، من يحملون الجنسية الكونغولية - الذين ارتكبوا هذه الأعمال البشعة شبان في معظمهم وهم أنفسهم نتاج، وبالتالي ضحايا، لحرب استمرت فترة أطول مما ينبغي وتحميلناها لأكثر من ١٥ عاما. وينبغي أن يقدم لنا هذا أفكارا للتأمل فيما يتعلق بتأثير الحرب على الشباب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالرغم من ذلك، فإن الجريمة هي الجريمة، وفي هذه الحالة نحن بحاجة إلى أن نتخذ إجراء قويا ضد المجرمين. وأشير إلى أن حكومة بلدي تأخذ مسألة العنف الجنسي مأخذًا بالغ الجدية. فالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس أمران بشعان وينبغي إدانتهمما بكل صدق. وهما آفة لا بد من القضاء عليها. وتعرفت السلطات الكونغولية على عدد صغير من أعضاء عصابات ماي - ماي وهم حاليا قيد الحبس وينتظرون المحاكمة. وبالمثل، لا بد أن أبلغ المجلس بأن سياسة عدم التسامح إطلاقا التي تتبناها الحكومة ستطبق بلا كلل على العناصر المنفلتة من القوات

ففي الأجل القريب، ينبغي أن نقدم المساعدة الطبية إلى الضحايا. وأي مساعدة، أيا كان الجهة التي تقدمها وأيا كان طابعها، جدية بالترحيب بها. وفي ذلك الصدد، نود بكل صدق أن نشكر وكالات الأمم المتحدة التي قدمت بالفعل مساعدة كبيرة. وعلى الأجل القصير مرة أخرى، لا بد من توفير العلاج النفسي والنفسي للضحايا. وإذا أن عمليات الاغتصاب دمرت العديد من القرى في ضواحي لوفينغي وواليكالي، سيكون من الحيوي أيضا إيجاد فضاء للحوار بمشاركة القادة المحليين والكنائس وشبكات المجتمعات المحلية، بغية الحفاظ قدر المستطاع على نسيج الأسر في تلك القرى. وعلاوة على ذلك، يجب ملاحقة مقترفي الاغتصاب والقبض عليهم ومحاكمتهم. والحكومة تعمل فعلا على تحقيق ذلك الهدف. وينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، أن تحذو الحذو ذاته لمساعدة الحكومة، مثلما قلت، في إطار الفصل السابع.

وينبغي أن ندرّب ونجهز الشرطة الوطنية والمحلية لكفالة حماية السكان المحليين على وجه أفضل، بينما يسعى الجيش إلى استعادة النظام العام. وقد قدمت الحكومة فعلا طلبا في ذلك الصدد. وحتى الآن، لم تتوصل إلى أي استجابة.

وأخيرا، ينبغي أن ندعم نظام العدالة الوطنية، الذي يتعين أن يكون بمقدوره الاضطلاع بدوره على نحو كامل لإنهاء الإفلات من العقاب وتمكين الضحايا من الاستفادة من العدالة الإصلاحية. ومن الملح والمهم تزويد بلدي بالهيكل الوطنية السليمة لحماية حقوق الإنسان، وبالإطار المؤسسي المناسب الذي يجب مساءلة المجرمين عن أفعالهم في إطاره.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن الشعب الكونغولي، من حيث القيمة المطلقة، قد دفع إلى حد كبير ثمنا باهظا لانهيار

قبل أن ندرك أن علينا أن نطارد هؤلاء الإرهابيين والقتلة بقوة إذا أردنا تشجيع أي عودة إلى الحياة الطبيعية؟

وستقول وفود أخرى إن المسؤولية في المقام الأول تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ضمان توفير الأمن في جميع أنحاء أرضها وعن حماية سكانها المدنيين. وذلك صحيح، ولكن لنكف عن التغافل. فلو كنا نستطيع أن نقوم بذلك العمل من تلقاء أنفسنا، لما احتجنا إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة أو إلى الوجود الدولي بأكمله في بلدنا. وبالمثل، إذا كان هذا المجلس يرى أن البعثة لا تستطيع مساعدتنا في ذلك الصدد، فإنه لا فائدة من وجودها إطلاقا وسيتعين على الأعضاء استخلاص نتيجة واضحة مفادها أنه يجب سحب البعثة حتى نتمكن من معالجة المشاكل الخاصة بنا، سواء كانت محلية أو مستوردة.

وأخيرا، ستسعى بعض الوفود لتوجيه اللوم على اختلال منع وقوع حالات الاغتصاب الجماعي والاستجابة لأبناء وقوعها. وعلى نحو ما لاحظته جيدا الأمين العام المساعد، فإن منطقة مقاطعة كيفو الشمالية أكبر من العديد من البلدان الأوروبية. وتفتقر المقاطعة إلى البنية التحتية والخدمات الموجودة في تلك البلدان. ووعورة التضاريس هي السبب في ذلك ولكنها ليست عذرا. كما أن المقاطعة تحظى بأكبر تركيز للرجال المسلحين في البلد، ولكن عددهم الإجمالي غير كاف إطلاقا لتغطية مناطق العمليات مقارنة بقدرات القوات المسلحة للبلدان الأوروبية. وأخيرا، فإن موارد الشرطة الوطنية مخزنة فعلا. فكيف يمكن للشرطة أن تعمل في ظل تلك الظروف على مكافحة القتل المسلحين بعتاد الحرب. إن ذلك بمائل المهمة المستحيلة.

ماذا يمكن وينبغي أن نفعل؟ ومع أنني أقدر التوصيات والأفكار التي قدمها الأمين العام المساعد والممثلة الخاصة، فإنني أود أيضا أن أقدم عددا محدودا من الخيارات.



السلم والأمن الدوليين، الذي لا يزال مستمرا في منطقة البحيرات الكبرى منذ عقدين تقريبا. فقد دُبح الملايين من أخواتي وإخواني. وهم ضحايا العنف الجنسي، وليس رعايا بلد آخر.

أن استعادة السلام الحقيقي، في نهاية المطاف، ستضع حدا لتلك الجرائم التي نستنكرها جميعا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على بيانه.

إن الرعب متواصل. وتستمر الفظائع بدون أي أمل في تحقيق العدالة. ونطلب إلى المجلس أن يتحلى بالشجاعة ويؤدي الإرادة السياسية لاتخاذ قرار عادل حتى يتسنى للشعب الكونغولي الإيمان أخيرا بتحسين الآفاق، مما سيمكنه من استشراف المستقبل بقدر أكبر من الهدوء في بلد ومنطقة سيتعزز ويسود فيهما السلام والأمن والعدالة والرفاه. ذلك

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.